مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

العدد:3792
02-12-2022

التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

مجموعة العمل تطالب بحماية فلسطينيي سورية ودعم حقهم بالتنقل والاقامة والعمل

- مجموعة العمل تكشف تردي واقع التعليم في مخيم الحسينية
- مجموعة العمل ترصد انتشار حالات العنف بين الطلاب في مخيم النيرب
- مطالبات بإنشاء هيئة دولية بشأن المغيّبين قسرياً في السجون السورية

آخر التطورات

طالبت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية المجتمع الدولي عموماً ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بشكل خاص القيام بالدور المطلوب منها في تقديم الحماية الجسدية والقانونية لفلسطينيي سورية، ودعم حقهم بالتنقل والاقامة والعمل في الدول التي آل اليها مصيرهم.

وأكدت المجموعة الحقوقية على أن الوضع القانوني الهش الذي يتمتع به اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيفة للاجئين "الاردن ولبنان" يعتبر مظهر واضح من مظاهر فقدان الحماية حيث لم تتمكن الاونروا والمجتمع الدولي من التصدي لحالات اعادة الكثير من اللاجئين الفارين من الحرب الى سورية التي تشهد تدهوراً أمنياً يخشى من تعرضهم فيها للموت أو الاضطهاد او سوء المعاملة.

وأشارت إلى أن اللاجئ الفلسطيني السوري لا يزال ممنوعاً من الدخول الى معظم الدول العربية والاسلامية، مثل لبنان والاردن ومصر ودول المغرب العربي وتركيا إلا تحت شروط أقل ما يمكن وصفها بالتعجيزية، والتي لا تتاح للغالبية العظمى من اللاجئين في انتهاك صارخ لحقوق أساسية نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كالمادة 13 الفقرة الثانية التي نصت على " يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه" والمادة 14 الفقرة الأولى " لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد".

وشددت مجموعة العمل على ضرورة قيام السلطة الفلسطينية وسفاراتها القيام بالعمل الدبلوماسي اللازم لرفع القيود المفروضة على حرية تنقل اللاجئين الفلسطينيين في الدول

العربية والاسلامية انطلاقاً من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تنص على حق الانسان بالتنقل.

في سياق مختلف تسلط مجموعة العمل الضوء على أبرز العقبات والمشكلات التي تعرقل سير عجلة العملية التعليمة في مخيم الحسينية والحيلولة دون تحقيق الطلاب والكادر التعليمي أهدافهم.

من جهة أخرى أكد عدد من المدرسين في مخيم الحسينية أنهم يعيشون أوضاعاً صعبة، نتيجة تدني الأجور في المدارس الحكومية، حيث لا يتجاوز راتبهم 70 ألف ليرة سورية شهرياً، وهو مبلغ بالكاد يغطي نفقات أربعة أيام فقط.

مشيرين إلى أن واقع التعليم اليوم بانحدار مستمر فغياب المقومات والمساعدات أضعف قدرتهم على الإعطاء الجيد، بسبب الاكتظاظ الكبير للطلاب، حيث يتجاوز عددهم إلى 60 طالباً في الغرف الصفية التي تفتقر إلى شروط التهوية والإنارة والوسائل التعليمية، مما يؤثر سلباً على إعطاء الدروس ويسلب الطالب حقه من الوقت في الحصة ويحرمه من التركيز، كما يعيق المعلم من ضبط الصف ويؤثر على أداء واجبه بشكل جيد.

ووفقاً لتقرير نشرته مجموعة العمل في وقت سابق أن أسباب عجز العملية التعليمية في مخيم الحسينية تعود إلى عدة أمور، أبرزها هجرة الكوادر التعليمية من المخيم فبعد اندلاع الحرب توقفت المدارس عن العمل بين عامي 2012-2015 بشكل كلي، واضطر المدرسون للنزوح إلى مناطق أخرى، وعدد كبير منهم فضّل الهجرة خارج البلاد، والبعض الآخر رفض العودة إلى المخيم بسبب التعقيدات الأمنية وتشديد القوات الحكومية.

وثاني تلك الأسباب، تعرض عدد منهم للاعتقال على يد الأجهزة الأمنية السورية، واختفائهم قسرياً في السجون، وثالثها، التحاق أعداد منهم مجبرين بالخدمة العسكرية في جيش التحرير الفلسطيني.

من جهة أخرى رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية مؤخراً، ازدياداً ملحوظاً في حالات العنف المدرسي والضرب المبرح بين طلاب المدارس في مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين بمدينة حلب، حيث أدّى هذا العنف في بعض الأحيان إلى إصابة الطلاب بجروح أدت إلى نقل بعضهم للمشفى، الأمر الذي أثار غضب الأهالي معتبرين انتشار هذه الظاهرة هو الأسوأ من نوعه على الإطلاق بالنسبة لأطفالهم.

ووفقاً للعديد من الشهادات التي حصلت عليها مجموعة العمل، فقد بلغ عدد حالات المشاجرات بين الطلاب سواء داخل المدرسة أو خارجها حوالي 35 حادثة خلال شهر واحد، مما يُدلل على قتامة العملية التعليمية وتعقيدها عاماً بعد آخر.

من جانبه عزا مراسل مجموعة العمل انتشار ظاهرة العنف بين طلاب مخيم النيرب لأسباب مختلفة منها ما هو مرتبط بالعنف المنزلي أو العنف الاجتماعي العائد إلى علاقات عنيفة بين أفراد المحيط، إضافة إلى فترة الدوام الطويل، مما أثر سلبا على الكادر التعليمي والطالب وأحدث فجوة كبيرة بينهم.

مشيراً إلى أن مدرسة عكا للذكور (إعدادية) سجل فيها حالات عنف كثيرة، حيث لا تمر حصة درسية دون وجود حالة عنف وشجار بين الطلاب سواء داخل المدرسة أو خارجها، في حين تعتبر مدرسة ناصر الدين الأقل عنفاً في حوادث الشجار بين الطلاب بواقع كل يوم حالة تقريباً.

بدورهم طالب أهالي مخيم النيرب الجهات المعنية ووزارة التربية ووكالة الغوث بإيجاد حل لتلك المشكلة من خلال توفير الأمان للطلاب وبث روح التعاطف بين الطلبة تفادياً لوقوع المشاكل بين الطلبة، وتأمين عناصر السلامة في المدارس خلال فترة انصرافهم من الدوام.

في ملف الانتهاكات والاختفاء القسري طالبت كل من "هيومن رايتس ووتش" ومنظمة "العفو الدولية" الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ببذل كل ما بوسعها من أجل تبنّي وتنفيذ توصية الأمين العام بإنشاء آلية دولية مستقلة تُعنى بمصير المفقودين والمغيّبين قسرياً في السجون السورية من خلال التحرّك في الجمعية العامة.

وحمّل التقرير السلطات السورية المسؤولية عن الغالبية العظمى من حالات الاختفاء القسري، والتي عادةً ما تسفر عن وفيات في الحجز وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

بدوره قال آدم كوغل، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "خلّفت ممارسة إخفاء الناس في سوريا إرثاً مدمِّراً طال حياة مئات الآلاف من الأشخاص وأحبائهم. من شأن إنشاء هيئة دولية جديدة لمعالجة آثار هذا الإرث المدمِّر والذي لا يمكن التغاضي عنه مطلقاً من فصول الصراع السوري أن يوفّر بصيص أمل للعائلات".

كما طالبت الشبكة مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بعقد اجتماع طارئ لمناقشة هذا الشأن الخطير الذي يُهدد مصير أكثر من 111 ألف مواطن سوري وفلسطيني، ويرهّب المجتمع السوري بأكمله.

من جانبها قالت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إنها أودعت خلال السنوات الماضية أكثر من 20 وثيقة في مجلس حقوق الإنسان والتي اعتُمدت ضمن وثائقه الرسمية، حول ملف اللاجئين الفلسطينيين ومعاناة المعتقلين في السجون السورية.

وكانت مجموعة العمل أعلنت أن أكثر 3076 معتقلاً فلسطينياً بينهم (128) امرأة مغيبون قسرياً في السجون السورية، موضحة أنها أطلقت نداءات متكررة طالبت خلالها بالكشف عن مصير المعتقلين، إلا أن أي من نداءاتها لم يلق رداً أو إجابة من قبل السلطات السورية.